

حقائق جديدة في ملف الاختفاءات القسرية * جماعة فرقان حلت محل الجيش والدرك في غليزان

أعلن المحامي علي يحيى عبد النور، رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، عن التأسيس كطرف مدني في القضية التي سترفعها إحدى عائلات المفقودين، ضد حاج فرقان، منتخب الأرندي سابقا ورئيس المقاومين بولاية غليزان بتهمة «الاختطاف والتعذيب والقتل».

● الجديد في ملف الاختفاءات القسرية الذي يجري تداوله علنا منذ صيف 98، حسب حاج اسماعيل، رئيس مكتب الرابطة بغليزان، شريط فيديو عرضه، أمس بالمقر الوطني، يُظهر صورا لبقايا عظام شخص كان يرتدي عباءة بيضاء وسروالا رياضيا وسط كومة ترابية مبللة، وذكر اسماعيل أنه عثر على رفات المدعو سعيدان الحاج عابد في منطقة سيدي امحمد بن عودة وبالضبط في مكان نائي يسمى القايلة. ويقول حاج اسماعيل أنه عثر على العظام في بداية نوفمبر الماضي «بناء على تعاون أبناء المنطقة» وقام بتصوير المشهد في 13 من ذات الشهر. ويضيف أن اتصالاته مع عائلات المفقودين سمحت بإيجاد ذوي سعيدان الذين تعرفوا على ملابسهم وعلى بعض اللوازم التي كانت بحوزته، مثل القداحة التي لا تزال في جيب العباءة. وذكر ابن الضحية الذي حضر إلى مقر الرابطة أمس، أن والده تعرض للاختطاف على أيدي حاج فرقان وخمسة من أعوانه تحت تهديد السلاح وُضع الوالد في سيارة «فورفون» تابعة لمصالح بلدية غليزان واقتيد إلى مكان مجهول. وحسب تصريحات الابن فإن أسرة سعيدان

ستتابع حاج فرقان وأعضاء فرقة المقاومة قضائيا، وستأسس الرابطة طرفا مدنيا في القضية.

وقد ذكر حاج اسماعيل أنه تلقى معلومات تفيد بوجود اثنتي عشرة مقبرة جماعية بمناطق مختلفة من غليزان، وتمكن بنفسه من العثور على 20 جثة في مراحل متفرقة، وقال أن المقابر الجماعية تنتشر في سبع ولايات من المنطقة الوهرانية. وعاش الصحفيون وكل الذين شاهدوا عرض الشريط لحظات درامية، عندما أجهد بالبكاء رجل في الستين من العمر، يدعى فريح جلول، قال أن حاج فرقان و14 من رفاقه اختطفوا ولديه في سنة 96. نفس الاتهام وجهه راشدي بلقاسم لفرقان بسبب مقتل والده في أوت 95. ويصف حاج اسماعيل الظروف السائدة في غليزان منتصف التسعينات بقوله: «في غليزان كانت توجد حكومة موازية، فالمليشيا التي يرأسها فرقان حلت محل الجيش والدرك».

ومن جهته، ذكر علي يحيى عبد النور أن ملف المفقودين يضم 7302 حالة، وطالب من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مصارحة الجزائريين بالحقيقة، فقال: «إذا كانت الآلية التي أنشأها بوتفليقة، الخاصة بالملف، تريد الحقيقة عليها أن تتقصى في ما حدث وتجري اتصالاتها مع خمسة أطراف أساسية هي: عائلات المفقودين والدرك والشرطة والعدالة والخبرات». للتذكير فإن حاج اسماعيل كان محل متابعة قضائية من طرف حاج فرقان وأذنت العدالة الأول بالسجن لمدة سنة مع دفع غرامة مالية.

حميد يس

رابطة علي يحيى عبد النور
تفتح ملف المفقودين وتتهم
جماعة فرقان حلت محل
الجيش والدرك في غليزان